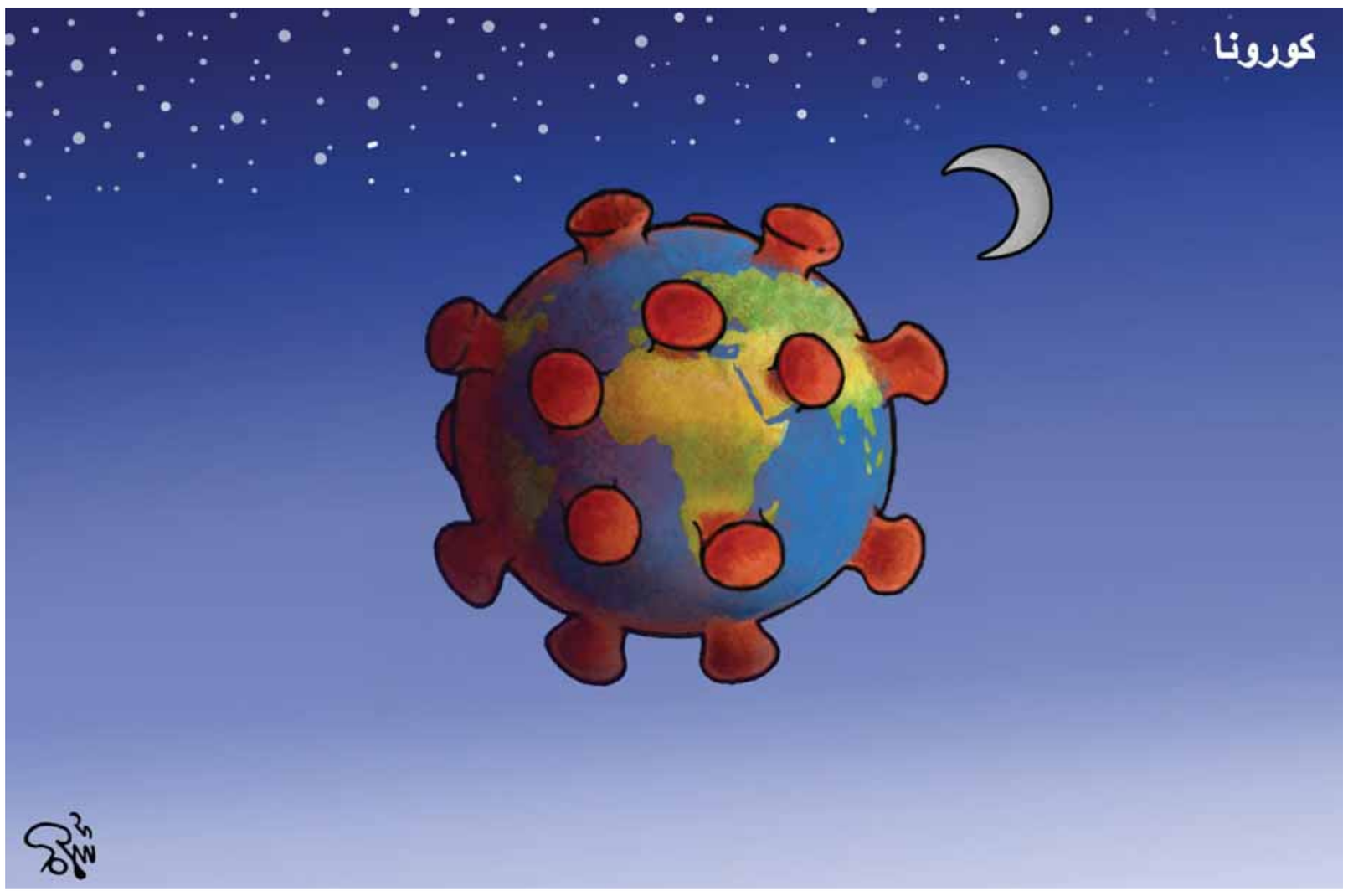

محولة كهرباء تمنع إقامة حديقة جديدة في طرطوس

طرطوس- محمد حسين

تأخر تحويل مقر الشرطة العسكرية بطرطوس إلى حديقة عامة حيث كنا ننتظر أن نرى خطواته الأولى كما نشرنا في «الوطن» في تشرين الأول الماضي خاصة بعد إنجاز مبنى الشرطة العسكرية الجديد قرب الكراجات الجديدة، فما الذي حدث ولماذا لم يتم الانتقال حتى الآن وهل ما يقال عن توقف المشروع بسبب عدم وجود محولة كهربائية حقيقة أم مجرد سبب يخفي قطبة مخفية؟

مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أكد لـ«الوطن» الانتهاء من تنفيذ مبنى الشرطة العسكرية الجديد بجوار مركز الانطلاق بتمويل من الموازنة المستقلة وبكلفة وصلت إلى ٤٨٦ مليون ليرة مبيناً أنه تم تجهيز المباني بجميع المستلزمات الضرورية الواردة في محضر الكشف التقديري وتم استلام الأعمال المنفذة بموجب محضر استلام مؤقت بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ وأصبح جاهزاً للاستثمار.

وبخصوص ما يعوق وضعه بالاستثمار أشار حسن إلى وجود مشكلة صغيرة يتم العمل على حلها وهو تأمين محولة كهربائية حيث تمت مراسلة الشركة العامة لكهرباء طرطوس لإعداد دراسة للكلفة التقديرية للمحولة التي بلغت ٢١ مليون ليرة وعليه تم عقد اجتماع في مبنى المحافظة الأسبوع الفائت حضرته كل الجهات المعنية وتم الاتفاق على أن يتم تأمين المحولة خلال أسبوعين على أن يتم تأمين التمويل اللازم من الموازنة المستقلة للمحافظة وعلى أن يقوم مجلس المدينة بزراعة الجزر الوسطية المحيطة بالمبنى الجديد.

من جانب آخر أوضح حسن أنه تم تشكيل لجان فنية في مجلس المدينة لإعداد رؤية خدمية للحديقة في الموقع الذي أخذ صفته التنظيمية الجديدة كحديقة بحيث تراعي هذه الرؤية أن يكون الموقع حديقة عامة لعموم المواطنين فيها جميع الخدمات اللازمة لمرتاديها مع إمكانية الحفاظ على بعض المكونات الحالية وإجراء التحسينات عليها.

يشار إلى أن موقع الحديقة يضم العديد من الأبنية التي يمكن وصفها بالتراثية وتعود إلى خمسينيات القرن الماضي ويمكن التفكير جدياً باستثمار بعضها كمتحف وتخصيص إحداها كمبرة وحتى أماكن ترفيهية شعبية وخاصة أن الحي الملاصق للموقع يفتقر لحديقة وأهاليه ينتظرون ذلك من زمن طويل.

١٧٠ شخصاً تهربوا من الضرائب في حمص

٢١ مليار ليرة إيرادات مالية حمص من الضرائب و الرسوم و ١٤,٥ مليار تحصيلاتها في عام

عبارة لـ«الوطن»: إنجاز ٣٧ ألف تكليف ضريبي وتنظيم وطي تكليف ١٥ ألفاً

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير مالية حمص معاذ عبارة لـ«الوطن» أن المديرية حققت إيرادات من مختلف الزمر الضريبية والرسوم المباشرة و غير المباشرة بنحو ٢١ مليار ليرة خلال عام ٢٠١٩ الماضي، محققة زيادة بنسبة ٦٥ بالمئة مقارنة بإيراداتها في عام ٢٠١٨.

وأوضح عبارة أن تحصيلات المديرية من مختلف الرسوم والزمر الضريبية المباشرة (الأرباح والدخل المقطوع والرواتب والأجور وعقارات ورؤوس أموال) بلغت نحو ١٤,٥مليار ليرة العام الماضي بزيادة ١١٠ بالمئة مقارنة بها في عام ٢٠١٨، في حين بلغت تحصيلات الضرائب غير المباشرة ١٩٠ مليون ليرة بنسبة زيادة ١٢٠ بالمئة، معيداً ذلك إلى تفعيل إجراءات قانون جباية الأموال العامة والتشدد في متابعة التحصيل والعمل على تعزيز الثقة ما بين الدوائر المالية والمكلفين.

وعن تحصيلات الرسوم المباشرة وغير المباشرة أكد زيادتها أيضاً بنسب جيدة خلال العام الماضي، مشيراً إلى أن التحصيلات الضريبية من زمرة رسم طابع العقود بلغت نحو ملياري ليرة، وتحصيلات زمرة الرسوم القضائية تزيد على ٤٠ مليون ليرة، وتحصيلات زمرة النقل والسيارات ٤٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أنه تم إنجاز ما يزيد على ٣٧ ألف تكليف ضريبي بزمرتي الأرباح والدخل المقطوع، مضيفاً: في زمرة مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية تم إنجاز نحو ٥ آلاف تكليف، وتم جباية الضرائب المترتبة من هذه الفئة بما يزيد على ٥ مليارات ليرة بنسبة زيادة بلغت ٣٠٠ بالمئة عن عام ٢٠١٨ التي بلغت حينها نحو مليارين فقط.

وأضاف: أما مكلفو ضريبة الدخل المقطوع فقد وصل عددهم إلى نحو ٣٢ مكلفاً ضريبياً، في هذه الزمرة يجري تكليفهم وتصنيفهم كل حسب زمرته حسب القوانين والأنظمة وكل حسب دورته الخاصة، وتم تحقيق نحو ٨٠٠ مليون ليرة بنسبة زيادة ٢٠٠ بالمئة، عازياً ذلك لزيادة انتشار الوعي الضريبي لدى المكلفين والتزامهم بتسديد ما يستوجب عليهم من ذمم مالية من جهة وعودة الحياة الطبيعية والاقتصادية إلى المحافظة من جهة أخرى.

وأكد عبارة أنه وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ وقراراته التي أجازت طي بعض تكاليف وتحققات ضريبة الدخل المقطوع للمناطق المتضررة، تم طي نحو ٢٠٠٠ تكليف ضريبي خلال العام الماضي، بينما وصل عدد قرارات الطي الإجمالي حتى تاريخه إلى نحو ١٥ ألف قرار، حيث يجري قرار الطي لحين إعادة مباشرة العمل من جديد بالنسبة للمكلف وإعادة فتح محله التجاري، لافتاً إلى أن المديرية وبهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء والتكاليف على المواطنين وتحقيق سهولة في استيفاء الرسوم نظراً لتعددها واختلافها وتعدد الجهات المعنية بإنجاز المعاملات المالية لهذه الرسوم التي تشكل مديرية النقل والشؤون المدنية والمصالح العقارية والتجارة الداخلية والعدلية أهمها بالإضافة لصالات الخدمة، تم توزيع عاملين من مديرية المالية إلى هذه الدوائر لاستيفاء الرسوم المقررة فيها وتسديدها يومياً إلى خزينة المديرية.

> إعادة تقييم العقارات في كل الأحياء والمناطق وفق الأسعار الرائجة

لافتاً إلى أنه تم وبموجب أحكام القانون رقم ٢٥ المتعلق بالاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي بحق المكلفين المتهربين والمخالفين لقانون الضرائب والرسوم، تم تنشيط عمل ضابطة مكافحة التهرب الضريبي في المديرية وتنظيم محاضر الضبوط اللازمة بحق المخالفين، وتم تنظيم ما يزيد على ١٧٠ ضبط تهرب ضريبي خلال العام الماضي.

وبين أن المديرية تعمل حاليا بخطة لإنهاء التراكم الضريبي متوقعاً أن تنجز الخطة قبل الشهر السادس، مبيناً أن هذه الإجراءات تعود بالفائدة الكبيرة على الخزينة العامة للدولة حيث ستكون التحصيلات مضاعفة عن الأعوام السابقة، وهذا ما ينعكس بحالة إيجابية على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن هذا الأمر له انعكاسات إيجابية أيضاً على المكلفين الذين سيسددون التزاماتهم المالية في العام نفسه من دون الحاجة لتسديد مبالغ إضافية كفوائد وغرامات التأخير، مؤكداً أن المديرية قامت بتجهيز الكوادر والآليات وكل مستلزمات العمل للوصول إلى إنجازها في الوقت المحدد بشكل دقيق وكامل بالإضافة للتنسيق والتعاون مع جهات القطاع العام كالتموين والجمارك وغرف الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها وتشمل هذه الإجراءات كلاً من المهن ومتوسطي وكبار المكلفين.

وأوضح مدير المالية تحقيق المديرية لنتائج إيجابية فيما يخص رسم الإنفاق الاستهلاكي، حيث تم تنظيم الاتفاقات مع معظم هذه المنشآت في المحافظة ويتم تجديد هذه الاتفاقيات كل ستة أشهر بهدف مراعاة وضع المنشأة وما يطرأ عليها من تغييرات، كاشفاً أنه تم تحقيق نحو ٧٠ مليون ليرة من رسم الإنفاق الاستهلاكي على تلك المنشآت السياحية بما فيها المطاعم والفنادق خلال عام ٢٠١٩ محققة بذلك زيادة بنسبة ٣٠ بالمئة.

وأضاف عبارة إنه يتم حالياً استئناف العمل على إعادة تأهيل القسم العلوي من مبنى المديرية بكلفة مالية تزيد على ٥٠ مليون ليرة بعد توقفه لمدة تزيد على ٤ أشهر، لافتاً إلى أن نسبة تنفيذ وإنجاز أعمال إعادة التأهيل كانت قد وصلت إلى أكثر من ٧٠ بالمئة، ومن المتوقع إنهاء الأعمال ووضعه بالخدمة خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وأشار إلى إعادة تأهيل مبنى مديرية مال منطقة الرستن مؤكداً تأمين مقر لمديرية مال منطقة تلدو بريف الحولة، ويتم حالياً إعادة تأهيل مبنى مديرية مال القصير بالريف الجنوبي بشكل إسعافي وسيتم وضعه بالخدمة خلال شهر من تاريخه، على حين ما زالت مديرية مال تدمر خارج الخدمة حتى تاريخه وتمارس أعمالها من خلال مديرية حمص، كاشفاً أنه يتم حالياً إعداد الدراسات اللازمة لافتتاح دائرة مالية في منطقة الحواش.

وأوضح عبارة أن المديرية وفي إطار برنامج تحديد البيوع العقارية وفق السعر الرائج، قامت بتشكيل لجان فرعية في المركز وكامل مديريات المال العاملة بالريف بالتعاون مع خبراء بالمجال العقاري وجهات القطاع العام ذات الصلة كمجلس المدينة ونقابة المهندسين لإعادة رسم وتسعير العقارات في كل الأحياء والمناطق وفق تصنيفها (زراعية – سكنية – تجارية – صناعية...) حسب الأسعار الرائجة بما يحقق العدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين، متوقعاً أن تنجز اللجنة عملها خلال فترة شهر من تاريخه ليصار إلى رفعه إلى الإدارة المركزية في دمشق، حيث من المتوقع صدور قانون البيوع العقارية قريباً بما يكفل تحقيق إيرادات فعلية وحقيقية على البيوع العقارية.

«التربية» ترصد ٢,٢ مليار ليرة لترميم ٧٥ مدرسة في السويداء

السويداء– عبير صيموعة

أدى خروج معظم الشعب الصفية لدى عدد كبير من المدارس في السويداء من التدريس نتيجة سوء وضعها، إلى قيام وزارة التربية برصد مبلغ ٢ مليار و٢٠٠ مليون لصيانة وترميم ٧٥ مدرسة في المحافظة.

وبين رئيس دائرة الأبنية المدرسية بمديرية تربية السويداء خالد أبو زيدان أن أعمال الترميم ستتم على مراحل علماً أن أعمال الترميم والتأهيل سيتم التعاقد عليها في حال تم الانتهاء من الدراسات الفنية، لافتاً إلى أن الدائرة انتهت من الدراسات الفنية لـ١٢ مدرسة، منوهاً بأن الأعمال من المفترض أن تنتهي قبل نهاية هذا العام لأن أعمال الترميم ستبدأ مباشرة بعد الانتهاء من الدراسات وإجراء العقود اللازمة.

من جهته رئيس قسم الدراسات بمديرية الخدمات الفنية وليد البرنوطي أوضح أن المديرية ونتيجة لعدم توافر الكوادر الفنية الكافية لدى مديرية تربية السويداء قامت بمؤازرتهم من خلال إعداد دراسة فنية للمدارس التي تحتاج للترميم مع تقدير التكاليف المالية لكل مدرسة، موضحاً أن هذا العمل يتم بالتعاون مع دائرة الأبنية المدرسية بمديرية تربية السويداء.

ولفت البرنوطي إلى أنه تم إنجاز أضابير أربع مدارس لغاية تاريخه علماً أن المرحلة الأولى تشمل ٢٥ مدرسة، مبيناً أن المبلغ المرصود وبحسب الدراسات الأولى التي قامت بها الدائرة لأربع مدارس لن يكفي وسطياً لترميم أكثر من ٦٠ مدرسة، على حين ترميم الـ٧٥ مدرسة يحتاج إلى نحو ثلاثة مليارات ليرة.

وأكد البرنوطي أن جميع الدراسات التي يقوم بها القسم غير مأجورة على الإطلاق. مضيفاً إن ترميم هذه المدارس جاء جراء خروج معظم الشعب الصفية لدى عدد كبير من المدارس من التدريس نتيجة سوء وضعها.

قريباً مخالفات «وساخة» بيد عمال التنظيفات

حمشو: لا حجة لأي مواطن برمي الأوساخ في الشارع

> العلي: الغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠ ألف ليرة > ٢٨٠٠ عامل نظافة و١٠ آلاف حاوية

فادي بك الشريف

أثار قرار محافظة دمشق نيتها تزويد عمال النظافة في مختلف أحياء العاصمة بدفاتر ضبوط لتغريم كل من يلقي القمامة من شبابيك المنازل، ردود أفعال كثيرة تلقاها العديد من المواطنين بنوع من الفكاهة والغرابة تارة إلى جانب التشكيك بمدى قدرة الجهات المعنية على ضبط هذا الأمر «مثله مثل باقي المواضيع» تارة أخرى، متسائلين عن الآلية والضوابط الناظمة وقدرة العاملين في المديرية إلى جانب المراقبين على الالتزام بالتوجيهات لعدم خلق أي حساسية أو مشكلات قد تعدو موضوع النظافة.

مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ملك حمشو تحدثت لـ«الوطن» عن جدية المحافظة في تطبيق آليتها الجديدة التي تبصر النور قريباً جداً لبدء العمل بها بعد إنجاز الآلية الكاملة، على أن يتم تشديد الرقابة على موضوع النظافة في مختلف المناطق، مضيفة: إن النظافة والغرامات ليس بشيء جديد وإنما من المهام المحددة مع وجود العمال والمراقبين لرصد أي حالة تلوث في النفايات من بعض المواطنين والتقصي عن مرتكب المخالفة والتأكد من ارتكابه للأمر، وبناء عليه ينظم الضبط مع فرض غرامة مالية.

وأكدت حمشو أن دوائر الخدمات ستؤازر عمال النظافة في مهامهم وذلك لمنع أي حالات تلوث وإخلال بالنظافة، وخاصة مع تزايد نسبة التشوه البصري في العاصمة، وعدم اكتراث البعض بالتقيد بالتعليمات والمناحي الضابطة، علما أن عمال النظافة لا يقصرون مطلقا في عملهم بمختلف الأحياء، منوهة بأن لكل منطقة عمال نظافة ومراقبين معهم للوقوف عند تطبيق إجراءات المحافظة، منوهة بأن الأمر بحاجة إلى مؤازرة الجميع وخاصة في المناطق التي تشهد حالات تلوث نظافي أكثر من غيرها، ليصار إلى التواصل مع مديرية النظافة.

وأشارت مديرة دوائر الخدمات إلى دراسة تزويد البلديات بدفاتر ضبوط أيضاً لتضاف إلى عملها على أن تعطى صلاحيات بتنظيم ضبوط النظافة والمؤازرة مع عمال النظافة، وذلك لكل بلدية حسب قطاعها، علما أن الضبوط حالياً من اختصاص المديرية، ويدرس دخول البلديات على خط الدعم وتنظيم الضبوط، مع إمكانية منح دوائر الخدمات صلاحيات بمؤازرة العمال مع تزويد مراقبين محددين لمراقبة الشوارع وأعمال النظافة للحد من مظاهر التشوه.

وفيما يخص المواعيد المحددة، أوضحت حمشو أن هناك مرونة بالتعامل مع الموضوع، علما أن الفترات المخصصة لرمي القمامة في أماكنها المخصصة بين الثامنة مساء حتى السابعة صباحاً، ومن المفترض عدم رمي القمامة في غير المواعيد، وخاصة أن حاويات النظافة موضوعة في مختلف الأحياء كما أن العمال يقومون بدورهم على أكمل وجه.

كما نوهت بتزايد حالات رمي القمامة من الطوابق المرتفعة الأمر الذي يحدث ضرراً أيضاً على الجوار دون مراعاة صحة الغير، مؤكدة الاستعداد لتلقي أي شكاوى فيما يخص تضرر المواطنين من أي مظهر تلوث، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة من المراقبين والتدقيق بالموضوع، مضيفة: إن الفترة الماضية شهدت غض نظر نوعاً ما، الأمر الذي يتطلب صرامة وحزماً كبيراً حالياً للتعامل مع هذا النوع من المسائل.

وأكدت أن «الحاويات» موزعة بالمدينة بشكل كامل، ولا حجة لأي مواطن بإهمال موضوع النظافة، والأمر بحاجة إلى اهتمام أكبر والتزام.

من جانبه بين المشرف العام على مجمع الخدمات ومدير النظافة في دمشق عماد العلي أن هناك اهتماماً كبيراً بموضوع النظافة، مشيراً إلى أن الغرامات الموجودة تختلف حسب نوع المخالفة وتتراوح بين ٥٠٠ ليرة لعدة مخالفات و٥٠ ألف ليرة سورية نتيجة خلط النفايات الطبية مع المنزلية.

وأكد العلي أن عدد الحاويات الموجودة يقدر بـ٦ آلاف بدمشق، كما تم تركيب ٤ آلاف حاوية صغيرة على الأعمدة مع تركيب ألفي حاوية جديدة أيضا، منوها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين واقع النظافة.

وأضاف إن عدد عمال النظافة انخفض من ٥٨٠٠ عامل قبل الأزمة إلى ٢٨٠٠ عامل حاليا، مع السعي لزيادة عدد العمال.

نقيب الأطباء البيطريين:

ارتفاع أسعار العلف يهدد قطاع الدواجن

حماة - محمد أحمد خبازي

عبَّر العديد من المواطنين عن استيائهم من ارتفاع سعر كيلو الفروج بحماة اليوم، لينضم – كما قالوا – إلى قائمة المواد الغذائية التي أصبحت من الكماليات أو الممنوعات بعد اللحوم الحمراء.

وبيَّن العديد منهم أنهم كانوا يشترون فروجاً كاملاً، ويقسمونه إلى ثلاث طبخات بالشهر، وأما اليوم فلم يعد بمقدورهم شراؤه، فكيلو المنظف بيع منه يوم أمس بـ٢٥٠٠ ليرة، والمشفَّى بـ٣٢٠٠ ليرة، والصدر المشفَّى بـ٣٣٠٠ ليرة والفخذ قصة طويلة بـ١٨٠٠ ليرة، والقصة القصيرة بـ١٩٠٠ ليرة.

وعزا عدد من الباعة بسوق ٨ آذار بحماة هذا الارتفاع بسعر الفروج، إلى ارتفاعه بأرض المدجنة حيث يشترون الكيلو بأكثر من ١٥٠٠ ليرة.

وأما المشتغلون بهذه الصناعة فأكدوا أنها خاسرة رغم ارتفاع سعر الفروج الحي، لارتفاع تكاليف التربية والإنتاج بدءاً من سعر الصوص إلى حوامل الطاقة بما فيها فحم الكوك الذي يستخدم بالتدفئة، إلى الأدوية البيطرية، والأهم الأعلاف التي ارتفع سعر الطن منها مؤخراً ليصبح بـ٤٥٠ ألف ليرة!

فيما أكد رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين بحماة محمد ظافر الكوكو لـ«الوطن» أن ثمة الكثير من المعوقات والصعوبات التي تواجه مربي الدواجن في المحافظة والذين يزيد عدد منشآتهم على ١٥٠٠منشأة لتربية الفروج وإنتاج صيصان التفريخ وبيض المائدة.

وأوضح أن أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يقابله انخفاض حاد في حجم العائدات مع توقف العديد من مربي صيصان التفقيس عن توريد منتجات منشآتهم من الصيصان إلى المحافظات الأخرى الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة لحقت بالمربين نتيجة نفوق الآلاف من تلك الصيصان ما هدد قطاع الدواجن بالإفلاس وأجبر المربين الذين لا يستطيعون تحمل الخسارة على الخروج من ميدان العمل.

ولفت الكوكو إلى أن صناعة الدواجن في حماة تشكل٢٥ بالمئة من الإنتاج على مستوى القطر وتشكل رافداً مهماً للاقتصاد الوطني وتحقق وفراً اقتصادياً متميزاً وتعد تلك الصناعة أحد أهم الركائز التي تساهم في استقرار الأمن الغذائي إضافة لتميزها ببساط واسع يوفر آلاف فرص العمل في كل مجالاتها، إضافة إلى الأعمال المرتبطة بها من تأمين الأدوية البيطرية والعلف ومستلزمات الإنتاج، وشدد على أن هذا الواقع السيئ يسبب لهم خسائر كبيرة.